بيانات حكومية: هبوط مفاجئ لمخزونات النفط الأمريكية

مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة تراجعت

نيويورك - «وكالات»: أظهرت بيانات من إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أمس الأربعاء أن مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة تراجعت بشكل غير متوقع الأسبوع الماضي كما هبطت مخزونات البنزين أكثر من التوقعات وزادت مخزونات نواتج التقطير.

وانخفضت مخزونات النفط الخام 2.5 مليون برميل في الأسبوع الماضي في حين كان المحللون قد توقعوا زيادة قدرها 522 ألف برميل.

وقالت الإدارة إن مخزونات النفط الخام في مركز تسليم العقود الآجلة في كاشينج باوكلاهوما انخفضت 724 ألف برميل.

وزاد استهلاك المصافي 268 ألف برميل يوميا في حين زاد معدل تشغيلها 1.3 نقطة مئوية.

وهبطت مخزونات البنزين 2.7 مليون برميل مقارنة مع توقعات في استطلاع لرويترز لانخفاض قدره 1.6 مليون برميل.

وارتفعت مخزونات نواتج التقطير -التي تشمل الديزل وزيت التدفئة- بواقع 1.9 مليون برميل مقابل توقعات لانخفاض قدره 742 ألف برميل.

وهبطت واردات الولايات المتحدة من النفط الخام 211 ألف برميل يوميا الأسبوع الماضي.

مسؤول: التحقيق التركي بخصوص نوفارتس للأدوية «مستمر»

نوفارتس

اسطنبول - «وكالات»: قال مسؤول بوزارة الصحة التركية لرويترز يوم الخميس إن التحقيق الذي تجريه بلاده بخصوص نوفارتس «مستمر» وذلك بعد أن قالت شركة الصناعات الدوائية السويسرية الأسبوع الماضي إنها ليست قيد التحقيق فيما يتعلق بمزاعم رشى في تركيا.

كان مكتب المدعي العام في انقرة قال في ابريل نيسان إنه يجري تحقيقا بشأن الوحدة التركية لنوفارتس فيما يتعلق بمزاعم استفادة الشركة من رشى.

وفي الأسبوع الماضي قالت نوفارتس إنها خلصت إلى أن المزاعم بلا أساس وإنه لا علم لها بأي تحقيق حكومي.

وقالت إنها تعتبر المسألة «منتهية».

لكن مسؤولا بوزارة الصحة التركية في انقرة أبلغ رويترز أن التحقيق «مستمر». وأحجم عن الإدلاء بمزيد من التفاصيل.

مقترضو الخليج يتأهبون لأوقات صعبة بسوق السندات

البنوك المركزية في أنحاء العالم تنتهج سياسات نقدية بالغة التيسير وتهافت المستثمرين الأجانب

دبي «وكالات»: سيكون على مصدري السندات في الخليج أخذ قرارات قد تكون مكلفة فيما يتعلق بتوقيت الطرح في الأسابيع المقبلة حيث تستعد المنطقة التي تعاني من شح السيولة لواحدة من أنشط فترات إصدار السندات الدولية التي قد تزيد قيمتها على 25 مليار دولار بنهاية أكتوبر.

ومن المتوقع أن تطرق السعودية التي تضررت ماليتها العامة بفعل هبوط أسعار النفط السوق للمرة الأولى في سبتمبر. ويقول مصرفيون على اتصال بالمسؤولين السعوديين إن الإصدار المحتمل قد يقترب من قيمة سندات طرحتها الأرجنتين في ابريل نيسان بنحو 16.5 مليار دولار في أكبر إصدار سندات لسوق ناشئة.

واختارت البحرين بنوكا لترتيب إصدار بينما قالت الكويت إنها قد تبيع سندات تقليدية وصكوكا بما يصل إلى عشرة مليارات دولار في الأسواق العالمية خلال السنة المالية التي تنتهي في مارس آذار. ولمح مسؤولون إلى أن ذلك قد يحدث بحلول سبتمبر.

أضف إلى ذلك نحو خمس شركات كبرى في دول مجلس التعاون الخليجي الست تتطلع لإصدار سندات من بينها بنك الاتحاد الوطني في أبوظبي وشركة أبوظبي الوطنية للطاقة (طاقة) لتصبح هناك مخاطر تخمة مؤقتة في المعروض وهو ما قد يدفع العائدات للارتفاع أو يدفع بعض المقترضين لإرجاء خططهم.

وقال سيرجي ديرجانتشيف المدير لدى يونيون إنفستمنت برايفتفوندس وهي شركة استثمار في أدوات الدين بالأسواق الناشئة مقرها فرانكفورت إن العامل الأهم قد يصبح حجم الإصدار السعودي.

وأضاف «إذا أصدروا حجما ضخما فسيؤدي إلى إعادة تسعير هوامش الائتمان لدول مجلس التعاون الخليجي ويجعل أمر الإصدار أكثر صعوبة أمام المقترضين السياديين والشركات نظرا لحاجة السوق إلى استيعاب إصدار كبير الحجم.»

ويضع الحجم المحتمل للسندات السعودية المرتقبة المقترضين الآخرين أمام خيارات صعبة. فإذا انتظروا إلى ما بعد الإصدار فربما ينخفض الطلب مؤقتا في السوق على سندات دول مجلس التعاون الخليجي لكن إذا تحركوا قبل الرياض فقد يجدون المشترين المحتملين يحتفظون بالأموال استعدادا لشراء السندات السعودية.

وقد تتزايد مخاطر الانتظار بحلول عطلة عيد الأضحى قرب التاسع إلى السابع عشر من سبتمبر أيلول عندما تهدأ عادة الأنشطة وقد يصبح إطلاق إصدار أكثر صعوبة وكذلك بحلول اجتماع مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) في 20 و21 سبتمبر أيلول الذي قد يقرر رفع أسعار الفائدة.

ومنذ بدء هبوط أسعار النفط في منتصف 2014 لجأت حكومات دول الخليج إلى السحب من احتياطياتها المالية وإصدار سندات محلية لسد عجز الميزانيات.

لكن هذا الاتجاه بدأ يتغير في الأشهر القليلة الماضية مع انخفاض تدفق إيرادات النفط الدولارية على اقتصادات الخليج وهو ما أدى إلى شح السيولة في البنوك ورفع أسعار الفائدة. ودفع ذلك بدوره الحكومات والشركات إلى الاقتراض من الخارج.

وأظهرت بيانات لتوموسون رويترز أن دول الخليج أصدرت سندات دولية بقيمة 26.3 مليار دولار في الربع الثاني من العام وهو رقم قياسي مرتفع وكان من بينها سندات بقيمة 16.4 مليار دولار طرحتها الحكومات وجهات حكومية.

ومع سعي البنوك المركزية في أنحاء العالم لانتهاج سياسات نقدية بالغة التيسير وتهافت المستثمرين الأجانب على العائدات فإن هناك بعض القلق فيما يتعلق بقدرة السوق على استيعاب ربع سنة آخر يشهد إصدارين بحجم ضخم لسندات خليجية.

وهبط العائد على صكوك دولارية للشركة السعودية للكهرباء التي تسيطر عليها الدولة - وهو أحد إصدارات السندات الدولية القليلة القائمة للسعودية - إلى أدنى مستوياته في 15 شهرا عند 3.04 بالمئة هذا الأسبوع.

لكن من المرجح أن تدفع المملكة علاوة كبيرة عما دفعته قطر حينما باعت سندات بتسعة مليارات دولار في مايو أيار في أكبر إصدار سندات من دول الخليج حتى الآن. ويرجع ذلك لأسباب من بينها أن تصنيف السعودية أقل من قطر بدرجة إلى أربع درجات وفقا لوكالات التصنيف الإئتماني الثلاث الكبرى في العالم ونظرا للتوقعات لمزيد من الإصدارات للرياض في السنوات القادمة. ويقدر ديرجانتشيف أن السعودية ربما تدفع نحو 80 إلى 90 نقطة أساس أعلى من قطر.

وقال جان ميشيل صليبة المحلل لدى بنك أوف أمريكا ميريل ليتش إن دول الخليج قد تواجه مشكلات تمويلية حادة في السنوات القادمة إذا لم ترتفع أسعار النفط.

وأضاف «تمكنت السوق حتى الآن من استيعاب سلسلة الإصدارات نظرا للأوضاع المواتية. سيكون من الصعب تكرار ذلك عاما بعد عام.»

«الدار» تعيد تمويل قروض بـ490 مليون دولار مع 3 بنوك

توصلت شركة "الدار" العقارية إلى اتفاق مع 3 مصارف محلية ودولية، لإعادة تمويل قروض بقيمة 1.8 مليار درهم، أو ما يعادل 490 مليون دولار، مستحقة حتى عام 2018 وتأجيلها إلى 4 سنوات لتستحق عام 2020.

وتعزز اتفاقية إعادة تمويل قروض الدار من قوة الميزانية العمومية للشركة، مع تأجيل استحقاق الديون الحالية إلى اجل 4 سنوات بالمتوسط بعد الاتفاق مع ثلاثة مصارف محلية ودولية لإعادة تمويل جزء من هذه الديون الى آجال استحقاق تمتد لأكثر من 5، و7 و10 سنوات.

وفي سياق متصل قامت وكالة ستاندرد اند بورز برفع التصنيف الائتماني طويل الأجل وقصير الأجل للشركة نقطة واحدة إلى BBB/A-2.

وأكدت الوكالة على تحسن الأداء التشغيلي لشركة الدار بدعم من استقرار الإيرادات المتكررة من المحفظة الإيجارية، ما يعزز نظرتها تجاه مستوى المخاطر المالية ومخاطر الأعمال.

معدل البطالة في بريطانيا يتراجع لأدنى مستوى منذ منتصف 2005

عقارات لندن الفاخرة أكبر الخاسرين من «الخروج»

- عدد المنازل التي تم بيعها وتأجيرها في لندن انخفض 10 % منذ بداية هذا العام حتى «الاستفتاء»
- انخفاض الأداء الاقتصادي وارتفاع حالة الشك والترقب سيكون لهما تأثيرات سلبية على قدرة الاقتصاد

معدل البطالة في بريطانيا يتراجع لأدنى مستوى

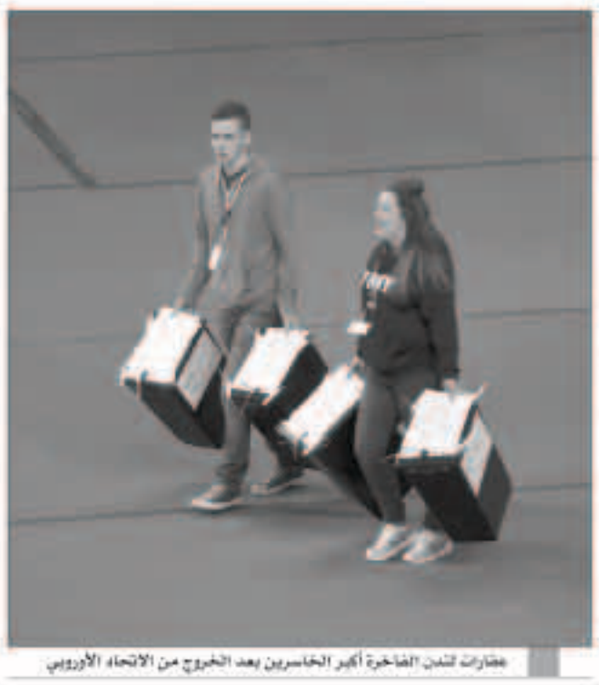
عقارات لندن الفاخرة أكبر الخاسرين بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي

تضرر السوق العقاري البريطاني بشكل شبه فوري عقب تصويت بريطانيا للخروج من الاتحاد، ما دفع لتجميد صناديق عقارات تجارية بقيمة 18 مليار جنيه.

وقد تكون شريحة المنازل الفاخرة في العاصمة لندن الأكثر تضررا، ما فتح الباب أمام المشترين الأجانب الأثرياء لاقتناص الفرص لشراء منازل فاخرة في وسط لندن، بخصومات كبيرة. يضاف إلى ذلك تراجع قيمة الجنيه الإسترليني ما جعل الأسعار أكثر جاذبية للمشتري بالعملة الأجنبية.

وقد أظهر تقرير KNIGHT FRANK هبوط الأسعار في المناطق الفاخرة بوسط لندن خلال يوليو بـ1.5% وهو أكبر تراجع منذ نحو 7 سنوات.

وبدأ التراجع خلال الفترة التي سبقت الاستفتاء، وذلك نتيجة ارتفاع الضريبة على العقارات المصنفة في الفئة الفاخرة في ديسمبر من العام 2014، إلى جانب حالة عدم اليقين حيال نتيجة الاستفتاء، والتي تستمر حتى الآن نظرا للغموض الاقتصادي الذي تلا التصويت.

أما المعدل السنوي لأسعار المنازل في لندن، فقد قفز 14% خلال الـ12 شهرا حتى مايو الماضي، هذا بحسب بيانات رسمية.

وكشفت استطلاعات أخرى أن السوق العقاري يشهد ضعفا في الطلب، وانخفاض في عدد المنازل المعروضة للبيع، وأيضا تباطؤا في نمو الأسعار.

وانخفضت الأسعار المطلوبة في بريطانيا بشكل عام 1.2% على أساس شهري خلال الفترة من العاشر من يوليو حتى السادس من أغسطس، لتكون لندن الخاسر الأكبر بتراجع الأسعار المطلوبة هناك بمعدل 2.6%.

أما عدد المنازل التي تم بيعها وتأجيرها في لندن، فقد انخفض 10% منذ بداية هذا العام حتى الاستفتاء. وهذا كله يفتح باب التساؤل حول حال الاقتصاد البريطاني، وإذا ما كانت لندن ستحافظ على مكانتها كمركز مالي وهو ما دعم العقارات فيها بشكل كبير أم أنها ستفقده لمصلحة عاصمة أوروبية أخرى ما قد يترك أثرا أكبر على القطاع العقاري.

على صعيد منفصل أظهرت بيانات رسمية صدرت أمس الأربعاء تراجع معدل البطالة في بريطانيا في الفترة بين شهري ابريل ويونيو الماضيين الى 4ر9 في المئة وهو ادني مستوى يسجل منذ منتصف عام 2005.

واوضحت البيانات التي صدرت ضمن تقرير لمكتب الاحصاء الوطني ان حجم البطالة في تلك الفترة تراجع باكثر من 52 الفا وباكثر من 207 الاف منذ يونيو 2015 لينخفض عدد العاطلين عن العمل حاليا الى 1ر64 مليون شخص.

واضافت ان عدد طالبي الاعانات الاجتماعية بما فيها المساعدات المتعلقة بالبطالة تراجع بين يونيو ويوليو الماضيين بنحو تسعة الاف لينخفض الاجمالي الى 763 الف شخص مشيرة الى ان عدد من يصنفون بانهم غير نشطين اقتصاديا تراجع بنحو 58 الفا وهو اكبر انخفاض يسجل منذ 2003.

وذكر التقرير ان تراجع البطالة ساهم في رفع معدل التوظيف في البلاد الى 5ر74 في المئة او ما يعادل 8ر31 مليون موظف مبينا ان معدل التوظيف يعد الاكبر الذي يسجل منذ بداية تقييد بيانات العمل عام 1971.

من جهة اخرى اكد التقرير ارتفاع متوسط قيمة الرواتب دون احتساب العلاوات والمكافات بنسبة 2ر3 في المئة بنهاية يونيو الماضي مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

ومع احتساب معدل التضخم الذي يبلغ حاليا 0ر6 في المئة ومعدل الفائدة الذي خفض منذ اسبوعين الى 0ر25 في المئة تجد الاسر البريطانية نفسها في وضع اقتصادي افضل مما كانت عليه قبل عام ولاسيما ان تقارير رسمية اكدت استقرار اسعار المواد الاساسية.

وتعليقا على البيانات راى خبراء اقتصاد ان سوق العمل في بريطانيا حافظت على منحاها الايجابي منذ نهاية العام الماضي وحتى نهاية يونيو الذي شهد تنظيم استفتاء الانسحاب من الاتحاد الاوروبي الامر الذي سيساعد الاقتصاد على تحقيق نمو ايجابي عام بنهاية العام الجاري.

وقال كبير المحللين الاقتصاديين بهيئة (اي اتش اس غلوبل انسايت) هاورد ارتشر ان الاقتصاد البريطاني اظهر صلابة منذ بداية العام وحتى تاريخ اجراء الاستفتاء وما بعد ظهور النتائج التي اكدت انسحاب البلاد من الاتحاد الاوروبي.

غير انه حذر في المقابل في تصريح نقلته هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) من انه من المبكر الخروج بفكرة شاملة من البيانات الصادرة أمس عن اداء سوق العمل خلال الشهر الماضي.

ورأى ان انخفاض الأداء الاقتصادي وارتفاع حالة الشك والترقب التي اعقبت الاستفتاء الاخير سيكون لها تأثيرات سلبية على قدرة الاقتصاد البريطاني على خلق مزيد من الوظائف بالوتيرة التي سجلها خلال الربعين الاول والثاني من العام الجاري.